آراء يونس بن حبيب في المنصوبات من خلال كتاب سيبويه–الجزء الثاني–

سوعاد بن معمر
اشراف الأستاذ الدكتور: محمد عباس
كلية الآداب واللغات
جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار مدى مساهمة يونس بن حبيب في تثمين القاعدة النحوية من خلال كتاب سيبويه–الكتاب–الجزء الثاني، وذلك بالوقوف علة باب المنصوبات نحو: المفعول به، والمنادى، والمستثنى، وتبيين رأي سيبويه فيها بين قبول ومعارضة.

Résume :

Cette recherche vise à montrer comment Younes Ibn Habib dans l'évaluation de la règle grammaticale à travers sa grammaire livre Sibawayh Elkitab-2e partie-tiens à la porte de l'érige vers : complément d'objet, et le vocatif, et Exclus, et d'indiquer ou' Sibawayh vu entre acceptation et opposition.

مقدمة:

يعد يونس بن حبيب (ت 182هـ) من العلماء الذين نذروا أنفسهم في خدمة اللغة العربية والعناية بها، وثبت عنه أنه أدار حلقة علمية كانت منارا للمعرفة وخلّفت رجالا حملوا لواء العلم في اللغة والشعر والنحو. وسيبويه واحد من هؤلاء الذين تناقلوا آراءه في مؤلفه الكتاب الذي يعد قرآن النحو، وهو المصدر الأساسي الذي ضمّن أقيسته التي تفرد بها كما قيل. وقد تبين في طيات المؤَلف آراء سيوبه اتجاه آراء يونس بن حبيب وطريقة تناوله لتلك المسائل بين موافقة ومعارضة، ومقارنة بما ذهب إليه النحاة الآخرون.

ومن بين المسائل النحوية التي كانت محل اهتمام لسيبويه وتناقلها عن يونس بن حبيب المنصوبات على اختلافها نحو: المفعول به، والنداء وما يتعلق به، والمستثنى ب: إلا وب: غير، والتي سنتناولها في هذا البحث.

1.المفعول به: هو الاسم المنتصب بعد الفعل والفاعل، أو هو ما وقع عليه فعل فاعل[1] ، وعامل النصب فيه يُذكر حينا في الكلام، ويُضمر في مواطن مخصوصة، ومن بين هذه المواطن مقام «المدح والتعظيم والذم» التي أشار إليها سيبويه في قوله: «**إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته**» ويقول أيضا: ...**وإن شئت نصبت**...[2] ، ونظير هذا من الشعر قول «الخرنق[3] :

لا يبعد قومي الذين هُم سُمُّ العُداةِ وآفّة الجُزُرِ

النَّازلين بكلِّ معتـــركٍ والطّيّبــون معاقدَ الأزْرِ

والشاهد في لفظة (النازلين)، على أنها مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: أمدحُ النازلين، أي: أمدح قومي النازلين في ساحة القتال الذين لا يهابون أعداءهم.

غير أننا نجد يونس بن حبيب يضع تخريجا آخر لهذا البيت، ويرى فيه غير النصب قائلا: **إن من العرب من يقول: النازلون بكل معترك، والطيبون**[4] ، فهو يجعل(النازلين) مرفوعة على أنها مبدأ على سبيل القطع.

وما يدعم هذا في القرآن الكريم قوله تعالى{لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ(177) البقرة:[الآية:177].

والشاهد في هذه الآية الكريمة هو لفظة(الموفون) التي جاءت مرفوعة على إضمار مبتدأ ولم تعطف على سابقاتها (المساكين...والسائلين)، ومثل هذا كثير في كتاب الله.

أما عن الشعر فيقول بن خياط العكلي[5]:

وكلّ قوم أطاعوُا أَمْرَ مُرشدهم إلا أطاعت أمر غاويـــها

الظَّاعنين ولما يَظعنــوا أحدا والقاتلون لِمن دارٌ نُخليها

والشاهد في هذه الأبيات الشعرية هو لفظة (القائلون) التي رُفعت على إضمار مبتدأ تقديره: وهم القائلون.

ويرى ابن السكيت غير ذلك في هذا الموضع استنادا إلى قول ابن الأعرابي القائل: **النازلين تابع لقومي على المعنى، لأن معناه النصب، كأنه قال: لا يبعد الله قومي**[6] .

وفي هذه الحالة يتراءى لنا أن سيبويه يجيز الرأيين، النصب بإضمار فعل محذوف، والرفع على الإتباع، أو على القطع بإضمار مبتدأ إلا أنه يرى الرفع لغة جيدة قائلا: **ول ابتدأ فرفعه على الابتداء كان جيدا**[7] .

ولا يختلف يونس بن حبيب مع سيبويه في هذا المقام، فكلا الوجهين جائز بدليل قول سيبويه» ...**كل هذا جائز في هذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع**[8] .

والنص القرآني حافل بهذه الصور كثيرا سواء رفعا أم نصبا.

2.المنادى وما يتعلق به:

المنادى هو ذلك الاسم الذي يقع بعد أحرف النداء، ويأتي على خمسة أقسام: مفرد معرفة، ونكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة، ومضاف، وشبيه بالمضاف، وحكمه النصب لفظا أو محلا، ولتابعه حالات يراعى فيها نوع المنادى.

يجيز يونس بن حبيب النصب والرفع في تابع المنادى المبني، وذلك نحو: **يا تميمُ أجمعونَ وأجمعينَ، بقوله: المعنى في الرفع والنصب واحد، ومعناه**[9] .

ومعناه أن لفظة(أجمعون) يجوز فيها الرفع على أنها صفة لتميمَ على اللفظ، كما يجوز فيها النصب أي (أجمعين) على أنها صفة لتميم على المحل، لأن المنادى أصله النصب.

ويذهب مذهبه الخليل قائلا: ...**وأما يا تميمُ أجمعون، فأنت فيه بالخيار، أن شئت قلت أجمعون وإن شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب على أعني من قبل أنه محال أن تقول أعني أجمعين، ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف**[10] .

مما سبق ذكره يتضح لنا أن كلاّ من يونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدي إلى جانب سيبويه نحا في نفس الاتجاه وهو إجازة النصب والرفع ولا خلاف بينهم في هذه المسألة.

وإذا كان المنادى مضافا وجاء تابعه عطف بيان فإن يونس بن حبيب يجيز فيه الرفع على أنه بدل قائلا: **إن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا يا زيدُ، كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا فيحمل وصف المضاف إذا كان مفردا بمنزلته إذا كان منادى**[11] .

معناه أن لفظة (زيد) جاءت مرفوعة على أنها بدل من (أخانا).

إلا أن سيبويه يرى غير الرفع في هذه الحالة، فهو يجيز النصب فيه، لأنه الأصل أي العطف على المنادى المنصوب، ويورد ذلك قائلا: **أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب**[12] .

ودلالة هذا القول تؤكد كثرة وجه النصب في كلام العرب لأنهم يرجعونه إلى الأصل.

وهذا الرماني يجيز (يا أخانا زيدُ) بالضم على البدلية غير أن النصب على عطف البيان أكثر في كلام العرب لأن ذكر البيان غالب[13] .

ومذهبنا لا يختلف عن سيبويه والرماني كونه كثيرا في كلام العرب، والأخذ بالاستعمال الشائع.

أما إذا تكرر المنادى المضاف نحو: يازيدَ زيدَ عمرو، جاز فيه وجهان:

-أحدهما الرفع ونصب المكرر على التوكيد، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء، أو على إضمار فعل تقديره» أعني.

-والآخر كنصب المنادى والمكرر، وهذا الذي ذهب إليه يونس بن حبيب نحو:(**يازيدَ زيدَ عمرو، ويازيدَ زيدَ أخينا، قائلا: إن هذا كله سواء**)[14] ، ومعناه أن المنادى (زيد)الأول ورد منصوبا كونه مضافا لما بعد الثاني(عمرو)، و(زيد) الثاني مقحم، وهذا مبني على جواز الإقحام.

جاء في كلام العرب من هذا قول الشاعر:

يا تَيْم تيْمَ عديٍّ لا أبا لكـــم

لا يُلقِيَنَّكُم في سوْءةٍ عمَرُ[15]

والشاهد فيه إقحام (تيم) الثانية بين (تيم) الأولى وما أضيف إليها، وتقدير الكلام: يا تَيْمَ عدِيٍّ تيْمهُ، حيث

حذِف الضمير اختصارا وقدِّم(تيم) فاتصل بـ (عدي) فوجب له النصب.

ويوافق الخليل رحمه الله يونس بن حبيب في هذا الرأي، حيث يشبه إقحام الاسم الثاني بإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، قائلا: **هو مثل لا أبا لكَ قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديٍّ**[16] .

إلا أنّ ابن عصفور يرى في هذا الوجه ضعفا، لأنّ المضاف إذا حذف عاد التنوين نحو: أعطيتُه بعض الدّراهِمِ، فإذا حذف الدراهم أصبح: أعطيته بعضًا، وأيضا فإن مذهبه على غير طريقة الحذف لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه[17].

في حين نجد لسيبويه رأيا آخر وهو الرفع في الأول والنصب للمكرر وهو القياس، يورد ذلك قائلا: ... **ويا تيمُ تيمَ عديّ القياس**[18] .

وهو الوجه الأصلي عنده، لأن المنادى علَم مفرد ولا يكون إلا رفعا، أما الثاني تابع مضاف وهو مستحق النصب.

ويترجح عندنا من بين هذه الآراء ما تفضل به سيبويه ومن معه من النحاة، ألا وهو وجه البناء على الضم ونصب المكرر بحكم القياس، لأن المنادى ورد مضافا مفردا علما، كما لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور، غير أن هذه الأخيرة فيها خلاف، وعليه فالشاذ يؤخذ ولا يقاس عليه.

ويجيز يونس بن حبيب الأوجه كلها في المنادى المضاف المضاف إلى ياء، يورد ذلك سيبويه عنه قائلا: **وقالوا يا ابن أمّ ويابن عم فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأنه أكثر في كلامهم من يا ابن أبي وياغلام غلامي، وقد قالوا أيضا: يا ابن عم، كأنهم جعلوا الأول الآخر اسما ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحد عشر أقبلوا وإن شئت قلت :حذفوا الياء لكثرة هذا في الكلام) ثم يقول أيضا: (وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه عن الخليل رحمه الله ويونس عن العرب** [19].

إلا أن سيبويه يرجح لغة ثبوت الياء، وهي إحدى اللغات التي صرح بها يونس بن حبيب ومعه الخليل، وفي نظره هذا هو القياس لأنه غير منادى وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء حيث يقول: **وتثبت الياء لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك: يابن أخي، ويا ابن أبي يصير بمنزلته في الخبر وكذلك يا غلام غلام**[20] .

ونظيره من الشعر قول أبي يزيد الطائي[21] :

يَا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيْقَ نفسي أنت خَلَيْتني لِدَهرٍ شديدِ

والشاهد في هذا البيت هو لفظة(أمي) التي تثبت فيها الياء مع أنها غير مناداة حيث جَرَتْ في إثبات الياء مجرى المضاف إليه نحو: يا ابنَ زيدٍ في إثبات التنوين.

ويرى إحسان عباس أن الأفصح في هذه المسالة حالة كون المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا ابنَ أمي حذفُ ياء المتكلم مع تركِ الكسرة قبلها دليلا عليها، نحو: يا ابنَ أمّ كن على الخير مِعوالي، فالمنادى

معرب منصوب، والمضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء محذوفة[22] .

وما يتراءى لنا في هذا المقام اختلاف الآراء بين النحاة لكنها جائزة كلها في كلام العرب ويونس بن حبيب يتفق مع سيبويه فيها، ولا ننسى أن القرآن الكريم وردت جمعها كلها.

وفي باب المنادى قسم خاص يسمى المندوب وله حكم المنادى في الضم والنصب، كما له ثلاثة أوجه في حالة الألف التي تلحق آخره، فإذا كان من شروطه أن يختم بألف زائدة فإن في حكم صفة المندوب في هذا الشرط اختلاف بين النحاة، من ذلك يونس بن حبيب الذي يلحقها بصفة المندوب بدليل مجيء ذلك في كلام العرب :(**وَا جُمْجُمَتِيَ الشامِيَتَيْنَاهْ**)[23] .

نلاحظ مما سبق ذكره أن يونس بن حبيب ألحق الألف بالصفة(الشاميتيناه) للمندوب(جمجُمتي) مع أنها ليست المقصودة بالحكم، ويبدو أنه ذهب هذا المذهب استنادا على القياس في حكم الصفة التي تتبع الموصوف في جميع حالاته.

ويقف الكوفيون إلى جانب رأي يونس بن حبيب في هذه المسألة، وكذلك ابن كيسان، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف غليه، يعني أنه إذا جاز أن تلقى علامة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة[24] .

بينما نجد سيبويه لا يعتمد رأيه، ويمنع من أن تلحق ألف الندبة صفة المندوب مستندا في هذا على ما أشار إليه الخليل قائلا:(**وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا قلت: وازيد أنت الفارس البطلاه، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء**)[25] .

فهو يشير إلى أن الصفة ليست بمندوب، ولذلك لم يجز إلقاء علامة الندبة عليها، لأن الندبة للمنادى، أما الخليل فالصفة عنده كالخبر في خروجها عن النداء وقد اتفقا في خروجهما وإن اختلفا في المعنى، فلو جاز: وازيدُ الظريفاه، لجاز وَا زيدُ أنتَ الفارسُ البطَلاهْ إذا كان خبرا.

ويسلك الأنباري طريق سيبويه والخليل في عدم إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب، وبهذا يلا يوافق ما جوزه يونس بن حبيب بمجيئ ذلك في كلام العرب معتبرا أن قول العرب: وَاجُمَتَيَ الشامِيَتَيْنَاهْ شاذ لا يعبأ به ولا يقاس عليه كقولهم: وا**حفرَ بئْرَ زَمْزَماه وما أشبه ذلك**[26].

ونستنتج من خلال هذا العرض للآراء أن يونس بن حبيب لا يتفق والخليل وسيبويه في إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب، وإذا سلمنا بما صرح به الأنباري في هذه المسألة من أن يونس بن حبيب جوز ذلك قياسا على الشاذ، والقاعدة تقول أن الشاذ يؤخذ ولا يقاس عليه، فإننا بهذا الطرح سنرجح كفة سيبويه والخليل على كفة يونس بن حبيب حتى وإن راعينا في ذلك حكم إتباع الصفة موصوفها في جميع الحالات.

3.المستثنى:

عند الوقوف على عتبة هذا الباب في (الكتاب) يصادفنا رأي يونس بن حبيب في تجويز غير النصب حالة تقدم المستثنى على المستثنى منه رغم وجوب النصب عند جمهور النحاة، يورد ذلك قائلا: **إن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مَالي إلا أبوكَ أحدٌ،**

فيجعلون (أحد) بدلا كما قالوا: ما مررْتُ بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلا[27] .

والشاهد في هذا القول، هو تقدم لفظة (أبوك) ومجيئها مرفوعة وتأخر لفظة (أحد) على أنها بدل، والأصل فيه هو: مالي أحدٌ إلا أبوكَ، إلا أنه أخِّر وأُريد به التخصيص بعدما كان عاما، فصح إبداله من المستثنى منه لكنه بدل من كل لا بدل من بعض.

ونظير ما رآه يونس بن حبيب في الشعر قول حسان بن ثابت في:

لِأنَّهم يَرْجون منه شفاعـــةً

إذا لم يكنْ إلا النَّبيُّون شافعُ[28]

فلظة (النبيون) جاءت مرفوع والعامل فيها (يكن) التامة وأُخّر المستثنى منه وهو (شافع) وأُريد ب التخصيص، فأصل البيت الشعري: إذا لم يكن شافع إلا النّبيون، ولهذا يونس بن حبيب شبه قول العرب في: مالي إلا أبوك أحد بقولهم: ما مررْتُ بمثلِك أحدٍ في أن المتبوع (أحد) أُخر وصار تابعا، وعلى هذا فمن قدم النعت على المنعوت أعربه بحسب العامل وصار المنعوت بدلا من النعت.

إلا أننا نرى عكس ذلك عند سيبويه الذي يوجب النصب في المستثنى إذا تقدم المستثنى منه سواء أكان متصلا أو منفصلا، لأنه قبل التقدم كان فيه وجهان: البدل والنصب، فالبدل هو المختار، والنصب جائز، فلما قدم امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه، لأنه تابع فتعين النصب الذي هو الوجه المرجح للضرورة.

ويقول سيبويه في هذا المقام:» **وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائمٌ رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه**[29] .

والمقصود من هذا أن يونس بن حبيب حمل الكلام الذي أورده عن العرب على نحو: فيها قائم رجلٌ، وهذا قبيح لان الحال أو الصفة لا تتقدم صاحبها أو موصوفها، ويذهب المبرد إلى ما قصده سيبويه بقوله: **وإنما امتنع البدل لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره**[30] .

ويقاسم الأنباري سيبويه والمبرد الرأي قائلا: **على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم لأن هذا التقديم التقدير به التأخير...وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب**[31] .

وفي زمرة هذا الخلاف القائم بين يونس بن حبيب وسيبويه وغيرهما من النحاة يترجح عندنا وجه النصب في المستثنى حالة تقدمه على المستثنى منه لا على أساس البدل، لأن البدل لا يتقدم المبدل منه، وما جاء به بن حبيب مخالف للقاعدة النحوية المتفق عليها عند أغلب النحاة.

وإذا أُضيف مستثنى ثانٍ في حالة تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو: **مالي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا فنحن أمام خيارين، فابن حبيب اختار الرفع نحو: مالي إلا زيدًا صديقٌ وعمرو، على أن عمرو مبتدأ وخبره(لي)، فيكون تقدير الكلام: مالي إلا زيدًا صديق وعمرو لي.**

أما سيبويه فقد اختار النصب على أنه معطوف على(زيد) فيكون الكلام على نحو: مالي إلا زيدًا صديق وعمراً.

ورأى سيبويه أن ما ذهب إليه يونس بن حبيب ومعه الخليل لا ينقض ما نريد من النصب بقوله: **وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب**"[32] .

ونلاحظ أن الثلاثة تتفق في حرية الاختيار.

ويستثنى المستثنى بـ: إلا وهو الشائع في الاستعمال، وكذلك بـ: غير، وعند الاستثناء بها يجيز بن حبيب الرفع على موضع (غير) نحو: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرُو، فالأول جُرَّ بالإضافة، أما الثاني رفع اتباعا لفاعلية (غير).

وذهب مذهبه الخليل ويظهر ذلك في قول سيبويه: **وزعم الخليل رحمه الله ويونس جميعا أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروُ**[33] .

في حين سيبويه يجيز غير الرفع وهو الجر قائلا: **فالوجه الجر، وذلك أن غيرُ زيدٍ في موضع إلا زيدٌ، وفي معناه فحملوه على الموضع**[34] .

ونستنتج من هذا أن الاستثناء بـ (غير) حمل على الاستثناء بـ: إلا لتشابه في المعنى ولا خلاف بين يونس بن حبيب وسيبويه والخليل في هذه المسألة فهي محض اختيار كسابقتها.

خلاصة:

اجتهدنا في هذا البحث أن نقدم بعضا من آراء يونس بن حبيب في المنصوبات من خلال كتاب سيبويه الجزء الثاني، وكان من بين النتائج التي ثبتت لنا ما يلي:

*فقل سيبويه عن يونس بن حبيب الكثير من آرائه في هذا القسم من المنصوبات مما يدل على أن يونس بن حبيب كان ركنا من أركان كتابه ودعامة من دعائمه، وهذا ما يدل على ثقة سيبويه بيونس بن حبيب في هذا المجال.

*يعتمد يونس بن حبيب منهج السماع أكثر من منهج القياس، حتى وصل به الأمر على مخالفة القياس في كثير من المسائل، وقيل عنه: كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها.

*آراء يونس كان يلجأ إليها سيبويه لدعم رأي أو تقوية دليل، وأحيانا يوردها في حالة الشذوذ، ومخالفة القياس، ومن بين المسائل التي اختلف فيها في باب المنصوبات مع سيبويه؛ مسألة المنادى المضاف، وأمر إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب، كذلك نجد يونس بن حبيب يجيز غير وجه النصب في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه.

أما المسائل التي اتفق فيها في باب المنصوبات هي جواز الرفع والنصب في المنادى المبني، وحمل الاستثناء بـ: غير على الاستثناء بـ: إلا وغيرها من المسائل التي اتفق فيها.

*نقل سيبويه كثيرا من المسائل النحوية في باب المنصوبات ولكنها قليلة إذا قيست مع الخليل؛ وربما يرجع ذلك إلى أن الخليل كن يتناول القضايا النحوية بالشرح والتحليل والتمثيل، بينما يونس بن حبيب يعتمد الرواية عن كلام العرب.

*رغم وجود اختلافات نحوية في باب المنصوبات بين يونس بن حبيب وسيبويه وغيره من النحاة فإنه يلتقي معهم في كثير من المسائل وهذا يدل على أن النظرة لم تكن سطحية وإنما نظرة ملؤها العمق والدقة.

–هوامش الدراسة:

1: شرح الحدود النحوية، علي بن محمد الفاكهي، تح: محمد الطيب الابراهيمي، دار النفائس، ط1،1996، ص 150.

2: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج2، ص62-63.

3: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ج5، ص 41.

4: الكتاب، ج2، ص 65.

5: خزانة الأدب، ج5، ص 42.

6: المصدر نفسه، ص 41.

7: الكتاب، ص 65.

8: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

9: المصدر نفسه، ص 184.

10: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

11: الكتاب، ص 185.

12: المصدر نفسه والصفحة.

13: شرح الرماني للكتاب، ج2، ق172، نقلا عن التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، الرياض، ط1، ج2، ص331.

14: الكتاب، ص 206.

15: خزانة الأدب، ص206.

16: الكتاب، ص 206.

17: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تح: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، دط،1982، ج2، ص 96-97.

18: الكتاب، ص208.

19: المصدر نفسه، ص 214.

20: المصدر نفسه والصفحة.

21: المصدر نفسه، ص 214.

22: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ج4، ص 64.

23: الكتاب، ص 226.

24: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ابو بركات الأنباري، تح: جودت مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص 309.

25: الكتاب، ص 225.

26: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 309.

27: الكتاب، ص 337.

28: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2،1994، ص155.

29: الكتاب، ص 335.

30: المقتضب، المبرد، ج4، ص 397.

31: الانصاف في مسائل الخلاف، ص 277.

32، الكتاب، سيبويه، ص 338.

33: المصدر نفسه، ص344.

34: المصدر نفسه والصفحة.